



الرقم: د.و.م/10/01 32
التاريخ: 2021/06/01



المحترم
الأخ / م. رشدي وادي
وكيل وزارة الاقتصاد
رئيس اللجنة الاقتصادية

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تقرير عن الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير

عام 2021

تُهدىكم وزارة العمل أطيب التحيات، و نسأل الله العلي القدير لكم التوفيق و السداد ، بالإشارة
للموضوع عاليه، ، مرفق لسيادتكم طيه تقرير مبدئي عن الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير عام
2021 وأثره على القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني.

للتكرم بالإطلاع وإجراءتكم،،،

واقبلوا وافخر التحية و الاحترام،،،

م. إيهاب الغصين
وكيل وزارة العمل



نسخة مع الاحترام:
الملف



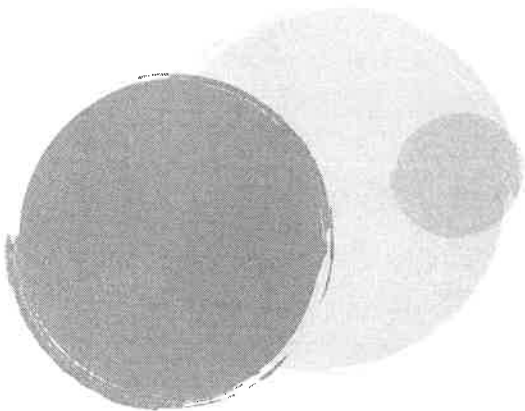
دولة فلسطين

وزارة العمل

تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2021) على
القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني
(تقرير أولي)

تقرير صادر عن وزارة العمل الفلسطينية - غزة

مايو / 2021



فهرس المحتويات

1.....	فهرس المحتويات
2.....	تمهيد
2.....	مقدمة
3.....	القطاع الخاص
4.....	العاملون في القطاع الخاص
6.....	آثار العدوان الإسرائيلي على قوى العمل في قطاع غزة
6.....	طبيعة الأضرار المباشرة
7.....	طبيعة الأضرار غير المباشرة
7.....	أولاً: عدد المنشآت العاملة والعمال
9.....	ثانياً: التوزيع حسب نوع الضرر وعدد العمال
10.....	ثالثاً: التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية
11.....	رابعاً: التوزيع حسب حجم المنشآت الاقتصادية
11.....	خامساً: تقديرات الأضرار
13.....	توصيات وزارة العمل
14.....	الأضرار الناتجة عن استهداف مقر وزارة العمل - غزة
14.....	أضرار ملحقه بالمبنى المستهدف
14.....	الأضرار السابقة

يمتاز قطاع غزة بارتفاع معدلات النمو السكاني، فقد بلغت الكثافة السكانية في قطاع غزة 5,693 فرد/كم²، حيث يعتبر القطاع من أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، ويشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اقام منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,5 كم على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم².

كما ويتميز قطاع غزة بوجود المجتمع الفتي مما ساهم في زيادة عرض القوى العاملة بشكل مضطرد، وقد رافق هذا النمو نمو للطلب على العمل بمعدلات تقل عن معدلات نمو القوى العاملة، مما تسبب بخلل في توازن سوق العمل وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع حاد بمعدل البطالة حيث بلغت 47%، وتشير الاحصاءات أن معدلات البطالة الأعلى هي بين الشباب للفئة العمرية 15-24 سنة بواقع 72% للعام 2020، هذا بدوره ساهم بتفاقم وضعف الواقع الاقتصادي في القطاع، مما حوّل ما يزيد عن نصف السكان القطاع الى فقراء (مقدمة، الجهاز المركزي للإحصاء، 2021).

مقدمة

هدفت السياسات الإسرائيلية منذ عام 1967 إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال سياسات متنوعة مما يجعل الاقتصاد في حالة من التذبذب والضعف في مستويات نشاطه، وقد خضع العمال الفلسطينيون كغيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني لانتهاكات منهجة يمارسها الاحتلال الإسرائيلي من حصار واستهداف لهم ولمنشآتهم الصناعية والزراعية وغيرها

ويعاني عمال وخريجي قطاع غزة من وضع خاص ومأساة ممتدة من قبل فرض الحصار عام 2008 ويتجدد الحديث عن فصولها المؤلمة وأرقامها المرتفعة مع كل عدوان إسرائيلي على القطاع وقد عانى العمال في القطاع من التداعيات السلبية لجائحة كورونا لمدة تزيد عن عام قبل العدوان الأخير مما ضاعف المعاناة والإرهاق المستمر.

إن المدى الطويل المرتبط بعملية إعادة الاعمار يضاعف الأثر السيء للعدوان على المديين القصير والمتوسط، كما ان الهدف الاستراتيجي لهذه الاعتداءات على القطاع لا ينفك عن كونه تحطيم لإرادة للعاملين والقوى المنتجة في القطاع، أو تقليل الكفاءة من خلال تكرار خطوات الاعمار بعد كل عدوان مما انعكس سلباً على حركة رأس المال للمستثمرين الأجانب والفلسطينيين.

حيث يظهر ذلك من خلال استنزاف القطاع اقتصادياً لمدة طويلة في عملية إعادة الإعمار وتدمير البنية الأساسية والمباني الحكومية والمباني السكنية ذات القيمة المرتفعة كما هو مشاهد من تدمير الأبراج السكنية والطرق والورش والبنى التحتية والمصانع والمؤسسات الحكومية.

لذا فبلا شك إن الدعوة لإعادة الإعمار في غزة والإسراع في تنفيذه هو عمل إنساني بالدرجة الأولى وحتى تتم عملية إعادة الإعمار لابد من توفير حصر دقيق وشامل للأضرار وللخسائر التي تعرض لها قطاع العمل بشكل مباشر وغير مباشر.

القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنموي والسياسي، حيث يخلق بنية اقتصادية قوية داعمة للدولة وقادرة على استيعاب العدد الأكبر من الأيدي العاملة وتوفير المزيد من الدخل الضريبي لخزينة الدولة اللازم لتمويل العديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها بما يحقق تحسناً في مستوى المعيشة للمواطنين.

لقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة لعام 2020، (51973) منشأة منها (20129) منشأة في مدينة غزة، و(9067) في شمال القطاع، و(6971) في المحافظة الوسطى، و(9376) في محافظة خان يونس، و(6430) في محافظة رفح، وهذا يتناسب مع حجم الاستهداف للمناطق حيث تم التركيز على إلحاق الضرر بمحافظة غزة ثم الشمال ثم خان يونس وهذا ما يؤكد نظرية الاستهداف المباشر لسوق العمل

وخلال السنوات الأخيرة، لعب القطاع الخاص في قطاع غزة دوراً محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل الإجراءات القمعية الإسرائيلية وتزايد حدة مخاطر الاستثمار في المناطق الفلسطينية، ولا يخفى على أحد أن تحسين قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل يتوقف على السياسات العامة في خلق بيئة استثمارية محفزة من جهة وخلق ميزة تنافسية محلية وخارجية من جهة أخرى.

ومن الملاحظ أن القطاع الخاص في قطاع غزة يعاني قبل العدوان الأخير بفعل أزمات القطاع المختلفة كالعدوان المتكرر والحصار الإسرائيلي والانقسام الداخلي وجائحة كورونا، مما ضائل من قدرته الإنتاجية وكذلك قدرته على التشغيل بشكل كبير، وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع الخدمات تراجع في الربع الأخير بسبب جائحة كورونا وانخفاض في نسبة العاملين في القطاع الخاص بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وهذا ما يفاقم معدلات البطالة كذلك هناك انخفاض ملحوظ في متوسط الأجر اليومي للعاملين وصولاً للعدوان الأخير ليشهد انهيار الكثير من المنشآت الاقتصادية.

العاملون في القطاع الخاص

بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة (153.850) عامل، حوالي 51% من العاملين في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، كما ويتقاضى (85,000) عامل من العاملين في القطاع الخاص في غزة أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، وهو ما يمثل ما نسبته 81%، حيث بلغ الحد الأدنى للأجور في القطاع 655 شيقل للعاملين على بند المياومة، و1450 شيقل للعاملين بأجر شهري.

ويوضح الجدول أدناه نسبة العاملين حسب النشاط الاقتصادي:¹

النسبة	النشاط الاقتصادي
7.2	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
5.9	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
5.5	البناء والتشييد
18.9	التجارة والمطاعم والفنادق
9.1	النقل والتخزين والاتصالات
53.4	الخدمات والفروع الأخرى

جدول رقم (1): توزيع العاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي

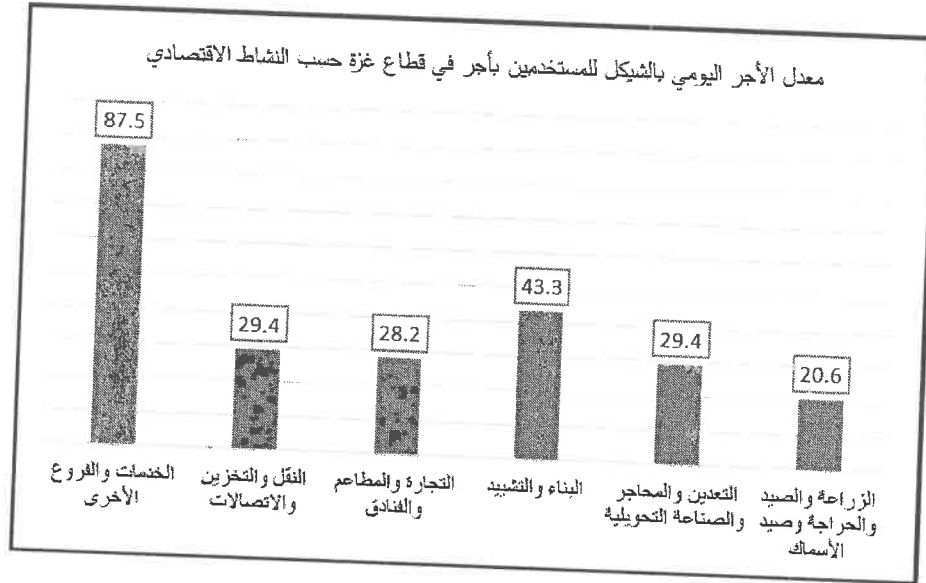
من الملاحظ أن اقتصاد القطاع يعتمد على النشاط الخدماتي في استيعاب عدد أكبر للعاملين ومن ثم نشاط التجارة والمطاعم يليه قطاع النقل والتخزين ثم الزراعة وبعدها كل من الصناعة التحويلية والبناء والتشييد وهذا لا يتناسب مع الاحوال غير المستقرة ويجعل أكثر من نصف القوى العاملة غير فاعلة وغير منتجة، مما يفرغ هذا القطاع الاقتصادي - الخدماتي - من جوهره الإنتاجي

¹ المصدر: مسح القوى العاملة الربع الأول عام 2021 - الجهاز المركزي للإحصاء

فيما يوضح الجدول أدناه معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي:

نوع النشاط	متوسط الأجر
الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك	20.6
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	29.4
البناء والتشييد	43.3
التجارة والمطاعم والفنادق	28.2
النقل والتخزين والاتصالات	29.4
الخدمات والفروع الأخرى	87.5
المجموع	60.6

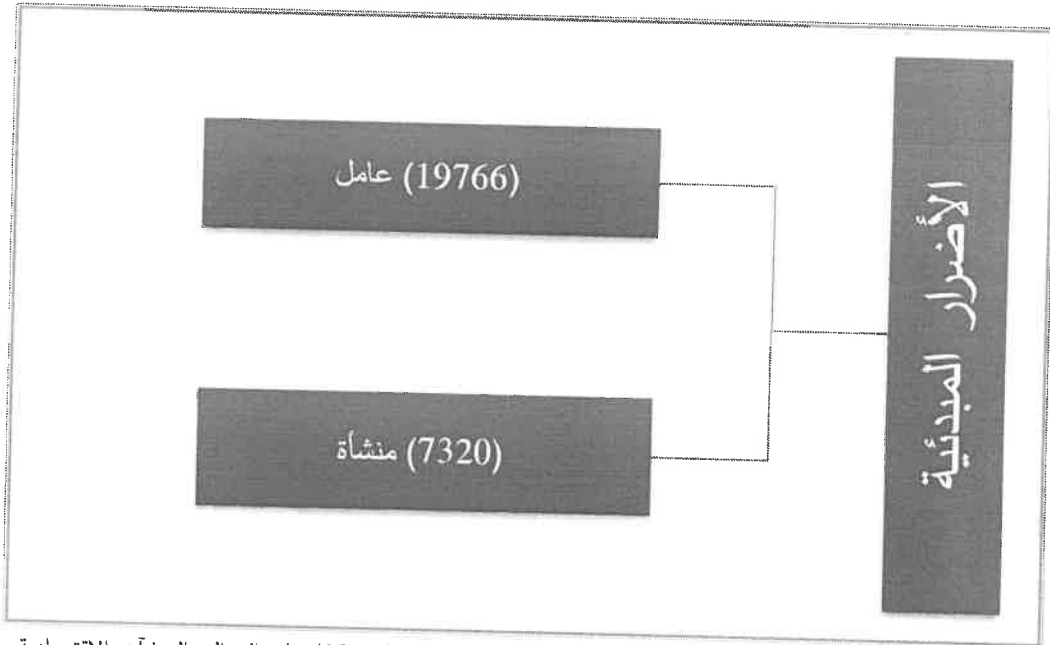
جدول رقم (2): معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة



شكل رقم (1): معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة

سجل نشاط الخدمات أعلى معدلات للأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل (87) شيقل/يوم في قطاع غزة، يليه نشاط البناء والتشييد (43) شيقل/يوم في قطاع غزة، بينما سجل نشاط الزراعة أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع (20) شيقل/يوم في قطاع غزة.

آثار العدوان الإسرائيلي على قوى العمل في قطاع غزة



شكل رقم (2): الأضرار المبدئية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي (مايو/2021) على العمال والمنشآت الاقتصادية

خلف العدوان الأخير على قطاع غزة والذي استمر لمدة 11 يوماً الكثير من الأضرار بعد الاستهداف المتعمد من جيش الاحتلال للعديد من المنشآت الاقتصادية بشتى أنواعها التجارية او الصناعية أو الزراعية، حيث بلغ العدد الأولي للعمال المتضررين جراء تدمير المنشآت العاملة حوالي (19766) عامل متضرر بشكل مباشر او غير مباشر، وبلغ عدد المنشآت المتضررة حوالي (7320) منشأة.

طبيعة الأضرار المباشرة

- الاستهداف المباشر وتدمير المنشآت الاقتصادية او حدوث ضرر كامل او جزئي بليغ في المنشآت الاقتصادية أدى الى توقف العمل بشكل كامل وبالتالي تسريح العاملين
- الاغلاق الكلي للمعابر خلال فترة العدوان وحتى اللحظة ومنع العديد السلع الأساسية والوقود مما أدى إلى توقف العمل خلال فترة العدوان وسبب ضرر مباشر على عمال المياومة.
- استمرار منع دخول السلع الأساسية والوقود بعد انتهاء العدوان مما سبب في استمرار اغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية وتوقف عجلة العمل.

طبيعة الأضرار غير المباشرة

- توقف العمل في العديد من المنشآت الاقتصادية أثر على معظم قطاعات العمل التجاري أو الخدماتي وسبب عدم استقرار في تقديم الخدمات أو ساعات العمل
- الاستهداف المباشر للبنى التحتية والطرق وشبكات الكهرباء مما أدى إلى حدوث العديد من المعوقات للعمل وحد من النشاط الاقتصادي وأثر على المنشآت الاقتصادية خصوصاً المتوسطة والصغيرة وحملها المزيد من التكاليف والتي تنعكس مباشرة على العاملين فيها
- استمرار أزمة الوقود والكهرباء بعد العدوان أدى إلى تقليص ساعات العمل في العديد من المنشآت الاقتصادية وضعف في الإنتاج أو إمكانيات تقديم الخدمة وبالتالي انخفاض الأجور أو عدم ثباتها

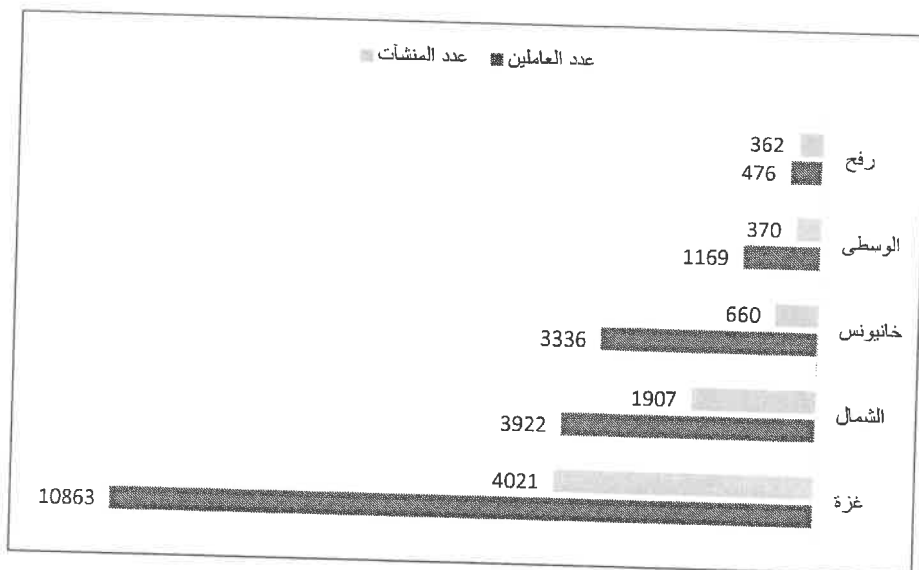
وفيما يلي توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وتحليل حجم التأثير على قوى العمل بعد العدوان الهجمي التي تعرض له قطاع غزة

أولاً: عدد المنشآت العاملة والعمال

المحافظة	عدد العاملين	عدد المنشآت
غزة	10863	4021
الشمال	3922	1907
خانيونس	3336	660
الوسطى	1169	370
رفح	476	362
الإجمالي	19766	7320

جدول رقم (3): توزيع العمال المتضررين والمنشآت المتضررة من العدوان حسب المحافظة

من خلال جدول (3)، يتضح بأن حوالي 55% من العاملين المتضررين من المنشآت المتضررة في العدوان 2021 يتركزون في محافظة غزة، وأن حوالي 38% من العاملين المتضررين من المنشآت المتضررة في محافظتي الشمال وخانيونس، بينما يتوزع باقي الضرر في المنشآت والعاملين في مناطق الوسطى وخانيونس ورفح.



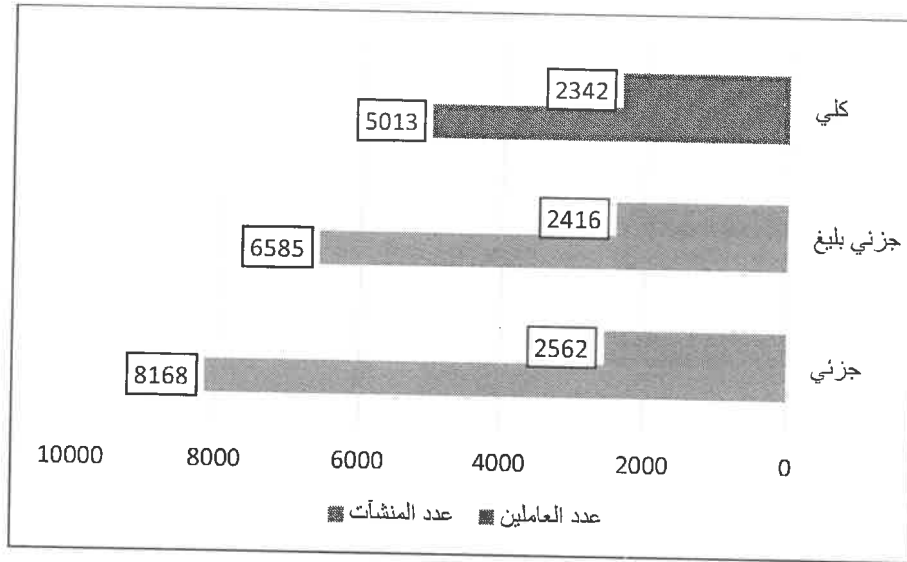
شكل رقم (3): توزيع العمال والمنشآت المتضررة حسب المحافظة

ثانياً: التوزيع حسب نوع الضرر وعدد العمال

نوع الضرر	عدد العاملين	عدد المنشآت
جزئي	8168	2562
جزئي بليغ	6585	2416
كلي	5013	2342
الإجمالي	19766	7320

جدول رقم (4): توزيع العمال المتضررين والمنشآت المتضررة من العدوان حسب المحافظة

من خلال جدول (4)، يتضح بأن المنشآت التي تعرضت لضرر ما بين ضرر جزئي أو ضرر جزئي بليغ قد يعيقها عن الاستمرار في العمل تمثل 68% من إجمالي المنشآت المتضررة بواقع (4978) منشأة، بينما تمثل المنشآت المتضررة بشكل كلي 32% من هذه المنشآت. وبخصوص العاملين، فإن عدد العاملين التابعين للمنشآت التي تضررت بشكل جزئي أو جزئي بليغ يمثل 75% من إجمالي العاملين التابعين للمنشآت المتضررة بواقع (14753) عامل، بينما يمثل العاملين في المنشآت المتضررة بشكل كلي 25% من إجمالي العاملين في المنشآت المتضررة.



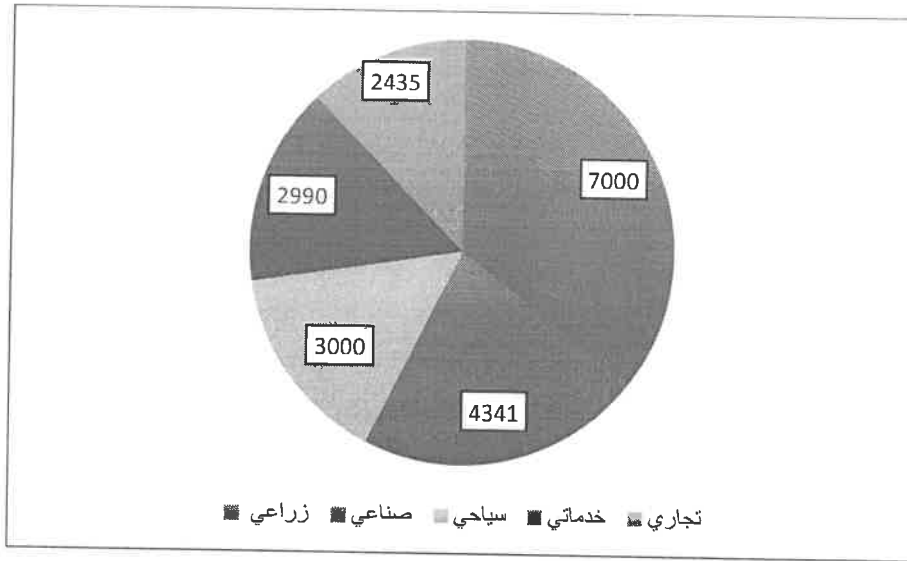
شكل رقم (4): توزيع العمال والمنشآت المتضررة حسب حجم الضرر

ثالثاً: التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية

نوع النوع القطاع	عدد العاملين
زراعي	7000
صناعي	4341
سياحي	3000
خدمي	2990
تجاري	2435
الإجمالي	19766

جدول رقم (5): توزيع العمال المتضررين من العدوان حسب النشاط الاقتصادي

من خلال الجدول (5)، يتضح بأن العاملين الذين يعملون في المنشآت المتضررة من القطاع الزراعي والصناعي، يمثلون النسبة الأكبر من العاملين في المنشآت المتضررة وذلك بنسبة 57%، بينما يمثل العاملون في المنشآت السياحية والخدمية ما نسبته 30% من العاملين المتضررين.



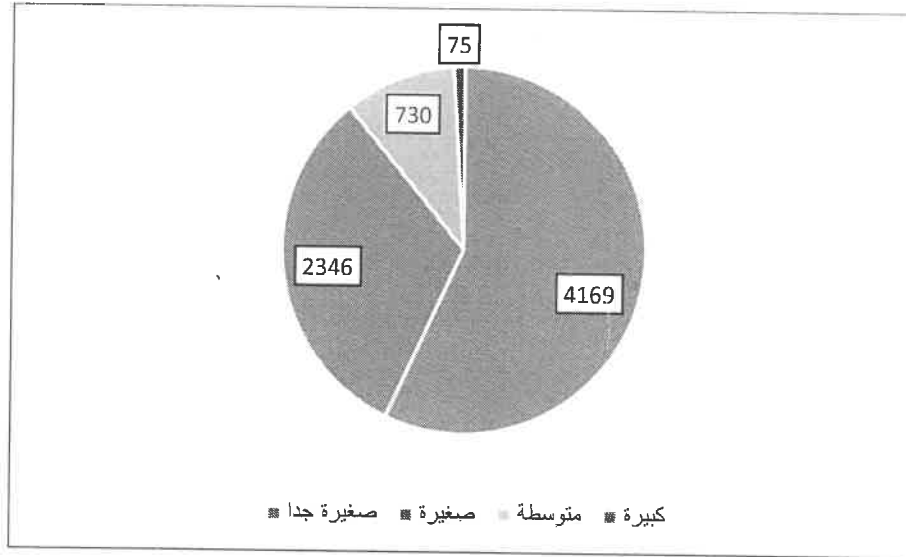
شكل رقم (5): توزيع العمال والمنشآت المتضررة حسب النشاط الاقتصادي

رابعاً: التوزيع حسب حجم المنشآت الاقتصادية

عدد المنشآت	تصنيف المنشأة
4169	صغيرة جداً
2346	صغيرة
730	متوسطة
75	كبيرة
7320	الإجمالي

جدول رقم (6): توزيع المنشآت المتضررة من العدوان حسب حجم المنشأة

يوضح الجدول رقم (6) أن الغالبية الساحقة من المنشآت العاملة المتضررة هي منشآت صغيرة جداً وتوظف أقل من 5 عاملين، وبلغت نسبتها 57%. وبالنسبة للمنشآت العاملة الصغيرة، والتي توظف من 5-19 عامل فتشكل 32% من إجمالي المنشآت العاملة المتضررة. أما المنشآت العاملة المتوسطة التي توظف 20-99 عامل، فقد بلغت نسبتها 10% من الإجمالي، وبلغت نسبة المنشآت الكبيرة، التي توظف 100 عامل فأكثر، 1.0% من إجمالي المنشآت العاملة المتضررة. وبين تحليل توزيع المنشآت العاملة.



شكل رقم (6): توزيع المنشآت المتضررة من العدوان حسب حجم المنشأة

خامساً: تقديرات الأضرار

نوع القطاع	قيمة الاضرار بالشيكل
خدماتي	2877875
زراعي	1586200
صناعي	1403879
سياحي	930600
تجاري	755337
الإجمالي	7553891

جدول رقم (7): قيمة الأضرار بالشيكل وفق تصنيف المنشآت حسب النشاط الاقتصادي

يوضح الجدول (7) التقدير المبدئي للأضرار التي لحقت بالعمال خلال 11 يوم من العدوان على قطاع غزة، وتركزت النسبة الأكبر من الأضرار في القطاع الخدماتي حيث بلغت قيمة الأضرار حوالي 2877875 شيكل، ومن ثم القطاع الزراعي والذي بلغت قيمة الأضرار المبدئية بمقدار 1586200 شيكل، في حين بلغت قيمة الأضرار في القطاع الصناعي 1403879 شيكل. وتوزعت باقي الأضرار على قطاعي السياحة والتجارة بقيمة (930600) شيكل و(755337 شيكل) على التوالي.

- تدعو وزارة العمل كافة الجهات المختصة والدولية لتقديم التمويل اللازم لإعادة الاعمار للمنشآت الاقتصادية وتقديم الدعم المالي المباشر والعاجل لأصحاب المنشآت والعاملين كافة.
- تطالب الوزارة بالمساهمة في تنفيذ تدخلات طارئة على شكل مشاريع تشغيل مؤقت لعمال وخريين للمساهمة في الإنعاش الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المتضررة، والمساعدة في أعمال إعادة التأهيل وإزالة الركام

الأضرار الناتجة عن استهداف مقر وزارة العمل - غزة

لقد عملت وزارة العمل وبالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان على حصر الأضرار للمبنى الشمالي في مقر الوزارة الرئيسي حيث يظهر الجدول التالي تفاصيل المبنى:

المساحة م ²	وصف استخدام الطابق المتضررة	الوصف الطابق
194	مستودعات ومخازن - شؤون اجتماعية	أراضي
210	غرفة اجتماعات + وحدة المشاريع + علاقات عمل	الأول
210	مكتب الوكيل + الشؤون القانونية + الرقابة + مكتب الوزير	الثاني
210	الشؤون الإدارية والمالية	الثالث

جدول رقم (8): قيمة الأضرار بالشيكول وفق تصنيف المنشآت حسب النشاط الاقتصادي

أضرار ملحققة بالمبنى المستهدف

- تدمير بئر مياه (غاطس) بعمق 60 قطر بلاستيك احمر SN 8 قطر 6 انش يعمل بغاطس
- 3 حصان تركي معلق بحبل حريز 12 ملم، البريش الخارج 2 انش بعمق 60 متر معه الكابل 3*2.5 ملم معزول ومنهل سطحي 60سم.
- انهيار سور الخارجي بطول 55 متر بارتفاع 3.5 متر مشطب حتى الدهان
- هدم وحدة الاستقبال والحراسات مبنى ارضي باطون مشطب ومشغول بمساحة 20 م²
- هدم حمام الشرطة مبنى ارضي باطون منفصل بمساحة 8 م²
- تضرر الساحات انتر لوك 8 سم وحجار الجبهة والأرصفة بمساحة 300 م²
- البوابة حديد عرض 4 متر و يافطة كمبوزيت 4.5 * 1م وغرفة بواب المنيوم 7000 2*2 متر سقف
- المدخل القرميد 5*1 م²
- العهد النالفة في المبنى حيث بلغ عدد المكاتب في المبنى 26 مكتب موظف بمختلف المستويات.

الأضرار السابقة

كما تم الاضرار المباني التابعة للوزارة بشكل غير مباشر من زجاج ونوافذ لمراكز التدريب المهني والمديريات الخمس اضرار وهدم كلي باستهداف مباشر في حرب 2014 لمبنى مديريةية عمل رفح باطون ارضي بمساحة 110 م2

صور بعد القصف



صور قبل القصف





State of Palestine

Ministry of Labor



**The Impact of The Latest
Israeli Aggression (May/2021)
on The Palestinian Labor
Market and Labor Force**

(Preliminary report)

Issued by the Palestinian Ministry of Labor – Gaza

May/2021

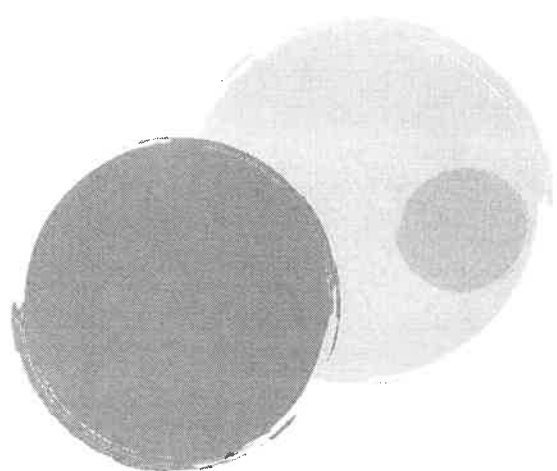


Table of contents

Introduction	2
Effects of the Israeli aggression on the labor force in the Gaza Strip	3
Direct effects	3
Indirect effects	4
Effect on the number of damaged enterprises and employment.....	5
Distribution according to the level of damage on economic enterprises	6
Distribution of affected workers in the economic sectors	6
Distribution of economic enterprises depending of its size.....	7
Recommendations	7

Introduction

The number of workers in the private sector in the Gaza Strip had reached 153,850 workers, where 51% of them are working without a work contract, and 85,000 of them are receiving wages less than the minimum wage rate, with a percent of 81%, which was determined to be 655 NIS per day, and 1450 NIS for monthly wages.

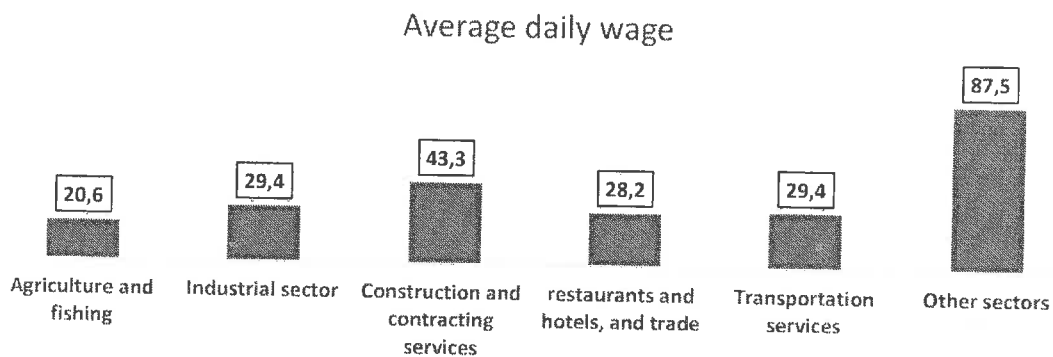
The following table illustrates the distribution of workers according to the economic sector¹:

Economic sector	Percentage
Agriculture and fishing	7.2
Industrial sector	5.9
Construction and contracting services	5.5
restaurants and hotels, and trade	18.9
Transportation services	9.1
Other sectors	53.4

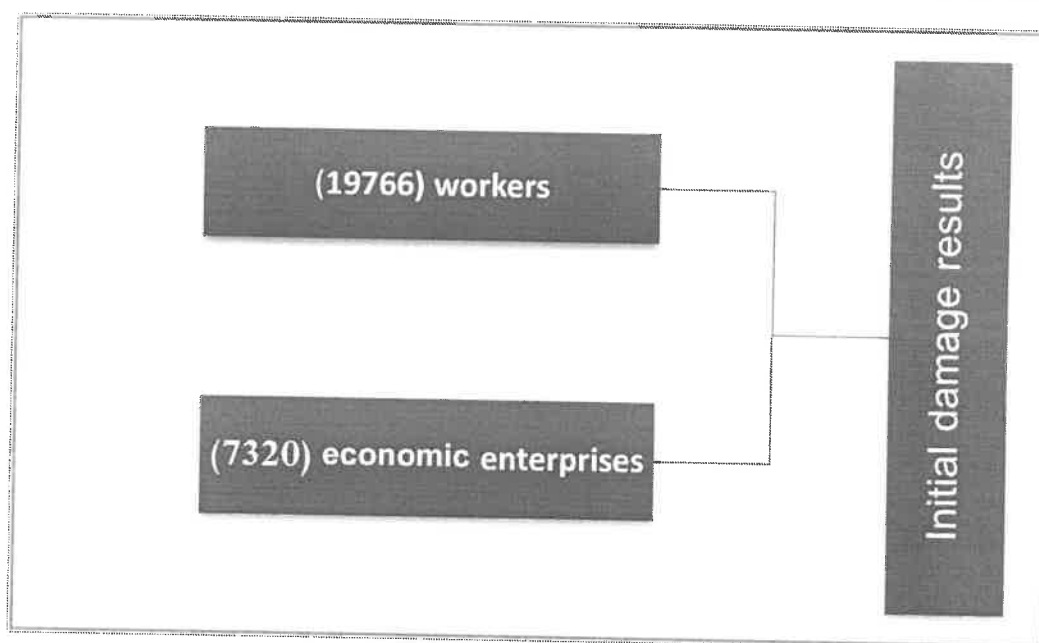
Hence, the following table shows the Average daily wage in shekels for each economic sector:

Economic sector	Average daily wage
Agriculture and fishing	20.6
Industrial sector	29.4
Construction and contracting services	43.3
restaurants and hotels, and trade	28.2
Transportation services	29.4
Other sectors	87.5

¹ PCBS Labor Force Survey, first quarter of 2021



Effects of the Israeli aggression on the labor force in the Gaza Strip



The recent aggression on the Gaza Strip, which lasted for 11 days, resulted in a lot of damage after the deliberate direct and indirect targeting by the occupation army of many economic, commercial, industrial and agricultural enterprises. Thus, the number of effected insisutations which were fully or patially damaged had reached approximately (7320).

Direct effects

- Direct targeting and destruction, or the occurrence of complete or severe damage of business enterprises; which led to the complete suspension of work and consequently the layoff of workers

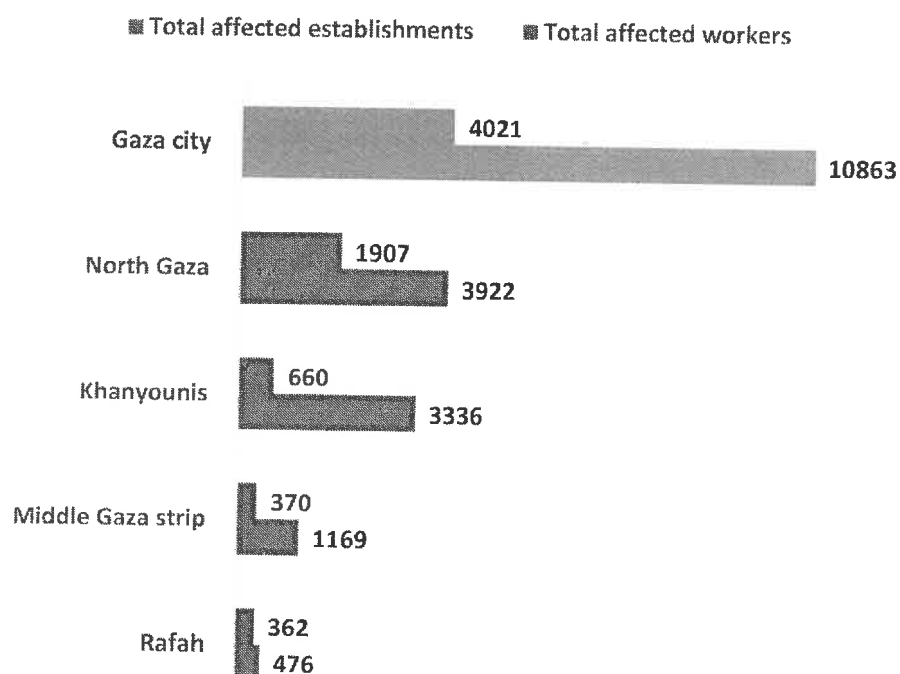
- The complete closure of the crossings borders during the period of the aggression and until now
- The continued prevention of entry of basic commodities and fuel during the period of the aggression, which caused the continued closure of many economic of business enterprises and the suspension of work.

Indirect effects

- The cessation of work in many economic of business enterprises, mostly in the commercial and service sectors, which led to instability in the provision of services or working hours
- Direct targeting of infrastructure, roads and electricity networks, which create many obstacles and limited the economic activity, especially at medium and small enterprises. Thus, incurred more costs, which were directly reflected on the workers in turn.
- The continuing fuel and electricity crisis after the aggression led to a reduction in working hours in many economic of business enterprises, weak production or service provision capabilities, and consequently low or unstable wages.

Effect on the number of damaged enterprises and employment

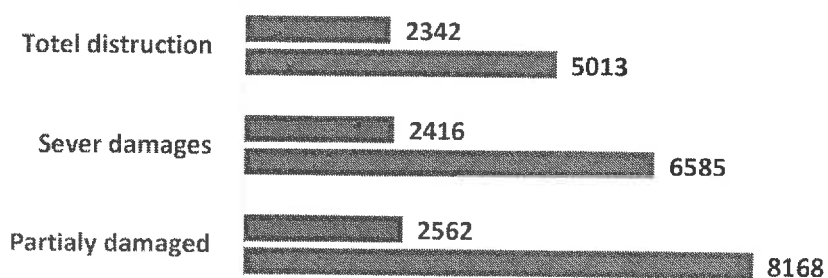
Governorate	Total affected workers	Total affected enterprises
Gaza city	10863	4021
North Gaza	3922	1907
Khanyounis	3336	660
Middle Gaza strip	1169	370
Rafah	476	362
Total	19766	7320



Distribution according to the level of damage on economic enterprises

Level of damage	Number of affected workers	Number of affected enterprises
Partially damaged	8168	2562
Sever damages	6585	2416
Total distruction	5013	2342
Total	19766	7320

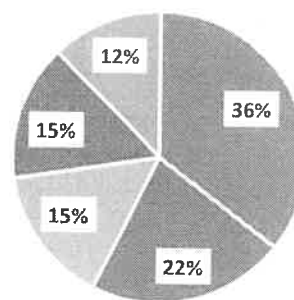
■ No establishments ■ No workers



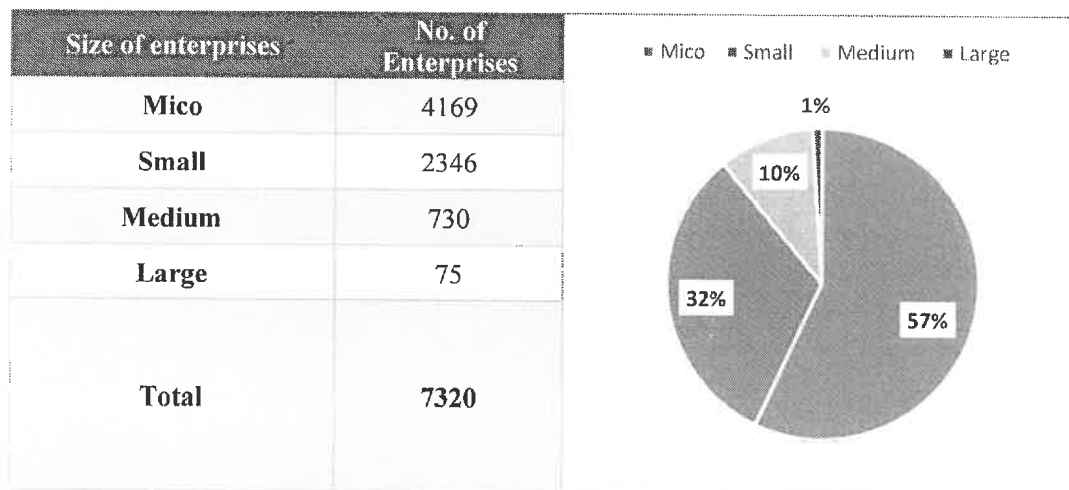
Distribution of affected workers in the economic sectors

Sector	No of workers
Agriculture	7000
Industrial	4341
Restaurants and hotels	3000
Services	2990
General trade	2435
Total	19766

■ Agriculture
■ Industrial
■ restaurants and hotels
■ Services
■ General trade



Distribution of economic enterprises depending of its size



Ministry of labor main recommendation

The Ministry of Labor calls on all competent and international bodies to provide the necessary funding for the reconstruction of economic enterprises, and provide direct and urgent financial support for both affected owners and workers.